

الإتحاد العام للمرآه الفلسطينية

فرع

جمهورية مصر العربية

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين

في

جمهورية مصر العربية

أمال الأغا

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين

في

جمهورية مصر العربية

استقبلت مصر اللاجئين الفلسطينيين عقب سيطرة العصابات الصهيونية علي مدينة يافا ومحاصرة المدينة علي شكل حدوة حصان وتركزت الشاطئ للمراكب ينقل الاهالي الي الجنوب في اتجاه غزة ومصر وذلك في أبريل عام 1948 ، كانت المحطة الاولي مبني للحجر الصحي اسمه " المزاريطة " في مدينة بور سعيد تم تجميع الوافدين به ومن وصل عن طريق البر نقل الي معسكر في العباسية - القاهرة - ومع تزايد الاعداد أقيم لهم معسكر آخر في مدينة القنطرة شمال سيناء . وصل عدد اللاجئين في تلك الفترة حوالي 11 الف .

رفضت السلطات المصرية إنشاء مخيمات فلسطينية دائمة علي أرضها ، وسمحت فقط لمن له كفيل مصري مقتدر ، ولمن له القدرة المالية بالبقاء في مصر وأعيد الباقي الي قطاع غزة في معسكر المغازي الذي خصص لهم وذلك في سبتمبر 1949 . قدر عدد الفلسطينيين الذين استقروا في مصر آنذاك حوالي 4 آلاف شخص شكل أول مجتمع فلسطيني في مصر .

عقب حرب حزيران 1967 واحتلال إسرائيل لقطاع غزة وعدم استطاعة الفلسطينيين العودة وصل عدد الفلسطينيين أواخر عام 1969 حوالي 33000 الف انتشروا في المدن الكبرى مثل القاهرة ، الجيزة ، الاسكندرية ، الشرقية ،القليوبية ، منطقة قناة السويس ، شمال سيناء - العريش) اختلطوا بالمجتمع المصري ولم يعيشوا في مجتمعات خاصة بهم ، الا انه يوجد تجمع للفلسطينيين في منطقة جزيرة فاضل بمحافظة الشرقية وتجمع آخر في عرب ابو ذكري في قويسنا بمحافظة المنوفية .

الاجلبية من الفلسطينيين من سكان الحضر ونسبة قليلة تسكن الارياف ، الغالبية منهم يعمل بالقطاع الخاص وقطاع الزراعة بالأرياف .

إحصائيات

تتباين الأرقام المتعلقة بعدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر ولا تتوفر إحصائيات دقيقة منشورة عن أعدادهم وخصائصهم وأماكن تواجدهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية . تم وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية في الفترة من 48 - 1967 ولم يمنحوا الجنسية المصرية وإنما منحوا وثائق سفر مصرية لا تعطيهم الحق بالإقامة إلا بشروط تضعها الدولة ويجب الحصول علي تأشيرة لمن يريد الدخول الي مصر .

في أواسط الثمانينات اصدرت ادارة الحاكم العام لقطاع غزة احصائية قدرت عدد الفلسطينيين المقيمين في مصر بشكل قانوني بحوالي 27500 الف و8آلاف آخرين بصورة غير رسمية .

تشير بعض التقديرات بان عدد حملة الوثائق المصرية للاجئين الفلسطينيين يصل الي 220 ألف ، غالبيتهم من قطاع غزة والمقيمين منهم في مصر يصل عددهم حوالي 100 الف فلسطيني . والباقي موزعين في الدول العربية .

الجهة الوحيدة التي يمكنها تحديد عدد الفلسطينيين الذين يحملون الإقامة هي مكتب الهجرة والجوازات التابع لوزارة الداخلية المصرية .

- عقب ثورة 25 يناير 2011 تم رفع الاستثناء الذي فرض علي الفلسطينيين عام 2004 والذي نص علي منح الام المصرية المتزوجة من أجنبي الجنسية المصرية لأبنائها وذلك بعد حراك نسوي مصري فلسطيني ، ويقدر عدد هذه الفئة بما لا يقل عن 20 الف غالبيتهم من المقيمين في مصر .

- منذ بداية الصراع في سوريا نزح حوالي 280 الف لاجئ فلسطيني من سوريا الي عدة بلدان منها مصر ، وحسب مسئول في السفارة الفلسطينية سجل حوالي 3,480 الف فلسطيني لديها في الفترة من 2013 - 2018 وذلك غير الذين لم يسجلوا وقد بقي منهم ما يقارب 2,860 الف . ويعاملوا معاملة الاجنبي في مصر وليس كمنظائرهم اللاجئين السوريين .

- تجدر الإشارة إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة، وهي الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة لمساعدة وحماية اللاجئين في جميع أنحاء العالم ، غير قادرة على تسجيل ومساعدة السوريين الفلسطينيين الذين نزحوا مرة أخرى

إلى مصر وبلدان أخرى - على عكس نظرائهم من المواطنين السوريين، المؤهلين للحصول على وضع اللجوء ليكونوا قادرين على التسجيل في المدارس والجامعات الحكومية . تعمل الأونروا، وهي الوكالة التي تتعامل بشكل خاص مع اللاجئين الفلسطينيين ، في فلسطين والعديد من الدول المجاورة، ولكنها لا تعمل في مصر ولديها مكتب إداري فقط .

- واقع المرأة الفلسطينية في مصر

- الحقوق السياسية

- يعرف د. خالد الأزعر اللاجئين الفلسطينيين في مصر " هم الفلسطينيون الذين يحملون وثائق السفر الصادرة من مصر وقيمون داخل إقليمها بصفة دائمة أو ممتدة ويتعاملون في شؤون هذه الإقامة وتجديدها مع الجهات المصرية المعنية بشكل دوري ولغير السياحة . " ويضيف ان كثرة الشرائح التي تم تصنيفهم طبقاً لها بين لاجئ مقيم قبل عام 1948 وللاجئين ومقيمين بين عام 1948- 1956 ثم بين عامي 1956 و 1967 ثم ما بعد 1967 وما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 . والتميز بين ابناء الامهات المصريات وغي المصريات والعاملين بالقطاع الحكومي والخاص وإدارة الحاكم العام لقطاع غزة . لهذه الاسباب ونحوها يصعب العثور علي خطوط ناظمة عريضة وواضحة لأنماط معيشتهم في مصر . كل ذلك ينعكس سلباً علي اوضاع النساء والاسرة الفلسطينية من حيث الاستقرار والامان . وكذلك علي القوانين والتشريعات التي تنظم حياة الفلسطينيين (الإقامة ، العمل ، التعليم ، الصحة ، السكن) .

- حق الإقامة

- يتم منح اللاجئين الفلسطينيين إقامة لفترات زمنية مختلفة حسب نوع وثيقة السفر وفئتها (أ / ب / د / هـ / و) لمواليد مصر ، ولغير حاملي وثيقة السفر المصرية ومن مواليد الخارج وحاملي جوازات السلطة والوثيقة السورية والجواز الاردني والوثيقة اللبنانية والوثيقة العراقية ، وتختلف رسوم وتكلفة الإقامة حسب كل فئة ،ومنذ أكثر من عام ازدادت رسوم تجديد الإقامة وكذلك تأشيرة الخروج والعودة ولمعظم الفئات زيادة باهظة لا تتناسب ودخلهم المحدود في ظل انعدام الحماية أو المساندة والدعم من أية جهة .

- استقبلت مصر اللاجئين الفلسطينيين عبر عدة موجات هجرة وذلك عبر تشريعات وقوانين تنظم إقامتهم كأجانب في مصر ولم تسمح بان تشملهم رعاية الأونروا أو المفوضية السامية العليا للاجئين وبذلك حرمت المرأة الفلسطينية وأسرتها كمثيلاتهما في دول الطوق - سوريا ، لبنان ، الاردن وفلسطين المحتلة - من الحماية والدعم والرعاية الدولية .
- مشكلة عدم منح الفلسطينيين القادمين من خارج مصر ومن قطاع غزة إقامة منذ عام 2006 والعديد منهم متزوجون من نساء مصريات ولهم أبناء مصريين (من امهات مصريات) مما يسبب عبء علي إعالة وتربية الابناء للنساء ويعيق التنقل والحركة بشكل آمن للأسرة.
- التمييز الذي يحدث عند تجديد وثائق السفر لأبناء اللاجئين من أمهات ومصريات وأمهات فلسطينيات.
- يفرض قانون الجمعيات الخيرية الذي ينظم العلاقة بين الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة المصرية قيود صارمة علي عمل الجمعيات وقد تم إشهار رابطة المرأة الفلسطينية عام 1963 لذي وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية لرعاية المرأة الفلسطينية في مصر .
- تخضع النساء الفلسطينيات في مصر لقوانين الأحوال الشخصية المصري بما له وما عليه من إيجابيات وسلبات ولا يعطي للمرأة الفلسطينية الحق في المطالبة في تعديل هذه القوانين .
- المشاركة السياسية
- تؤكد النساء علي أهمية المشاركة السياسية في الأطر الفلسطينية المتواجدة علي الساحة المصرية ويظهر هذا في المشاركة في الاتحادات الشعبية ولكن كعضوات في الجمعية العمومية أكثر منه في المواقع القيادية .
- يقوم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بأنشطة وفعاليات وطنية وتراثية وندوات ثقافية واجتماعية وورشات عمل حول قضايا المرأة والحقوق والواجبات وتمنية المهارات .كما يقوم بالتنسيق والتشبيك مع الهيئات النسائية ولجان المرأة بالأحزاب المصرية لدعم المرأة الفلسطينية .
- الحقوق الاقتصادية
- يعمل الغالبية من الفلسطينيين في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في مصر ، وتوجد قيود كثيرة علي تكوين الشركات الخاصة وتشغيل الاجانب .كما يوجد بعض رجال الاعمال الرأسمالين

- صعوبة الحصول علي فرص العمل بسبب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل الأجانب في مصر وتحد من مشاركة النساء في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة .
- ندرة المساعدات المادية التي تقدم للنساء الفلسطينيات يضيف عبء إعالة النساء لأسرهن .
- تم سحب الدعم الحكومي للسلع التموينية للأجانب وكان أكثر المتضررين الأسر الفلسطينية وخاصة المقيمة في الأرياف وأصحاب الدخول المتوسطة . . حيث كان الفلسطينيون المقيمون في مصر يحصلون علي بطاقة دعم للسلع التموينية وفي منتصف التسعينات وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تم إلغاء الدعم . أما اللاجئين السوريون والأفارقة يأخذون دعم سلع من مكتب مفوضية اللاجئين في مصر ولا يتم معاملة اللاجئين الفلسطينيين مثلهم بزعم إن للفلسطينيين وكالة الأونروا هي المنوط بها تقديم الدعم لهم .
- تقدم السفارة الفلسطينية في مصر بعض المساعدات الاجتماعية والصحية المحدودة لعدد قليل من الأفراد والأسر لا يتناسب مع حجم الجالية الفلسطينية في مصر .
- الحق في التعليم
- تأثرت العملية التعليمية بقرارات الحكومات المصرية المتعاقبة ، حيث كان يعامل الطالب الفلسطيني معاملة المصري الا ان صدور قرار رئاسي رقم 47 و 48 لعام 1978 بإلغاء جميع القرارات التي تعامل الفلسطينيين معاملة المصريين ، كما حظرت وزارة القوي العاملة اشتغال الاجانب ومنهم الفلسطينين في الاعمال التجارية والاستيراد آلا لمن كان متزوجاً بمصرية منذ أكثر من خمس سنوات ، أثرت هذه القوانين علي التحاق الفلسطينيات الإناث بالمدارس والجامعات لتفضيل الأهل في الأسر الفقيرة تعليم الذكور علي حساب الإناث .
- تحرص النساء الفلسطينيات علي تعليم اولادهن لكن تكلفة التعليم المرتفعة تحول دون ذلك .
- تواجه الفلسطينين مشكلة إلحاق ابنائهم بالمدارس والجامعات حيث ان الرسوم عالية في المدارس الخاصة وتفرض رسوم بالعملة الصعبة في الجامعات . وفي حين يمنح الطالب الفلسطيني القادم من فلسطين خصم 50% من الرسوم المقررة للطلبة الوافدين يفرض علي الطالب الفلسطيني المقيم تقديم بحث اجتماعيلا ثبات حالته ثم الحصول علي تخفيض يصل من 10 : 25 % .

- لا يتم منح الطلاب الفلسطينيين الملحقين بالجامعات منحة التفوق مثل زملائهم المصريين ولا يتم تحديد الاوائل من الطلبة الوافدين .
- أصدر شيخ الأزهر قرار بعدم قبول الطلاب الوافدين الا في الكليات الجامعية بالقاهرة ، وشمل هذا القرار الطلبة الفلسطينيين المولودين والمقيمين في مصر باعتبارهم أجنبى وذلك أثر علي التحاق العديد من الطالبات الفلسطينيات المقيمات في الأرياف والمحافظات الأخرى علي الرغم من إنهن خريجات المعاهد الأزهرية الثانوية .
- لا يحق للطلبة الفلسطينيين التقدم للمنح الدراسية التي تقدمها المراكز الثقافية الاجنبية في مصر بسبب شرط ان يكون الطالب من ابوين وجديين مصريين .
- تحرم الحكومة المصرية اللاجئين من فلسطيني سوريا من الخدمات والمزايا الأساسية، مثل حق التعليم الحكومي والذي يقدم للاجئين السوريين والأفارقة حيث تعاملهم كأجنبى وتفرض عليهم رسوم عالية للتعليم والإقامة . كما تحرمهم من الاعتراف القانوني بهم كلاجئين، وهو وضع يمكن أن يوفر لهم الحماية الدولية من مفوضية اللاجئين UNHCR مما دفع العديد منهم للهجرة عبر البحار للدول الأوروبية . وهذا الحال انعكس سلبيًا علي اوضاع المرأة والأسرة الفلسطينية .
- الحق في الصحة
- لا يحق للنساء الفلسطينيات العلاج في المستشفيات الحكومية المدعومة من الدولة لأنهن أجنبى ، ويلجأن للعلاج في المستشفيات الخاصة .
- لا توجد في مصر سوى مستشفى واحد فقط " مستشفى فلسطين " يقدم العلاج الي عدد محدود جداً من ابناء الجالية الفلسطينية وهم العاملون وأسرهم في المؤسسات الفلسطينية المحدودة (السفارة الفلسطينية والقنصلية والهلال الأحمر الفلسطيني ومؤسسة أسر الشهداء والعاملين في إدارة الحاكم العام لقطاع غزة والعاملين في مكتب حركة فتح) ، كما تستقبل التحويلات الطبية من فلسطين .
- تواجه النساء قلة الرعاية والدعم في حالات الامراض المزمنة وأثناء فترة الحمل وتكلفة والولادة مما يشكل عبء مادي علي الاسرة الفلسطينية .

- لا تقدم اية حماية ومساعدة صحية للنساء الفلسطينيات من قبل اية جهة دولية تعمل في مصر مع اللاجئين .

- الحق في الجنسية

- تمنح المرأة الفلسطينية المتزوجة من مصري الحق في اكتساب الجنسية المصرية مع احتفاظها بجنسيتها الاصلية بعد تقديم طلب يفيد رغبتها وموافقة الزوج وتقديم إقرار كل ٦ شهور باستمرار العلاقة الزوجية ويستغرق اكتساب الجنسية سنتين من تاريخ تقديم الطلب ورسوم كسب الجنسية ؟ مصري .

- ويلاحظ ان النساء الأجنبيات والعربيات يحتفظن بجنسيتهم ما عدا الفلسطينيات عليهن تسليم وثيقة السفر الفلسطينية واستلام بطاقة الرقم الوطني المصري وهو موقف صعب وعزيز علي النفس .

- نتيجة لكثرة الصعب والمشاكل التي تواجه النساء الفلسطينيات في مصر ، توجد حالة عزوف عن الزواج بفلسطيني الجنسية وكذلك يفضل الذكور الزواج من النساء المصريات لسهولة الحصول علي الإقامة والصحة والعمل لأبنائهم .

- الحق في الحياة الآمنة من العنف :

- توجد مساواة في التقدم بالشكاوي امام المحاكم واقسام الشرطة ضد حالات التحرش وأشكال العنف التي تتعرض لها النساء ، كما يمكن طلب المساعدة عن طريق مكتب الشكاوي المخصص لهذا الغرض . كما يمكن استضافة النساء في دار المعونات دون تمييز شرط ان تكون حاصلة علي اوراق ثبوتية قانونية ولديها إقامة في مصر .

- الحق في السكن

توصف فترة الزعيم جمال عبد الناصر بالعصر الذهبي للفلسطينيين في مصر وخاصة فترة بداية الستينات حيث تم معاملتهم كمواطنين مصريين في كافة الحقوق (التعليم ، العمل ، التملك) .

لا توجد قيود علي الحصول علي سكن للنساء الفلسطينيات طالما المستأجر لديه إقامة قانونية ولكن ارتفاع قيمة الايجارات وعدم ثباتها والتهديد بالطرد يجعل بعض الفلسطينيين يسكن في الاحياء الفقيرة والمهمشة والتي تفتقر للخدمات الصحية والاجتماعية .

المساواة بالقانون :

تحصل النساء اللاجئات في مصر علي المساواة الكاملة امام السلطة القضائية طالما لديها إقامة قانونية ، وتكون المشكلة الدائمة ، المدة الزمنية الطويلة بانتظار الحصول علي الاقامة والتي قد تصل حتي 8 اشهر والتكلفة المادية المرتفعة التي زادت منذ العام الماضي .

آليات الحماية للاجئات الفلسطينيات :

النساء الفلسطينيات اللاجئات في مصر تعاني من كل انواع التمييز ضدها وخاصةً اذا كانت من أبوين فلسطينيين او زوجة فلسطيني . وذلك لطبيعة القوانين التي تحكم علاقاتها في المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأنها تعامل كمواطن اجنبي محرومة من ابسط الحقوق المنصوص عليها ، ولا تعامل بالمثل كباقي ابناء الدول العربية لأنها لاجئة فلسطينية من فلسطين .وذلك علي الرغم من ان مصر وقعت علي الإعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الانسان .

- تقدم بعض المؤسسات الفلسطينية الدعم المادي والعيني لعدد محدود من الاسر لقله الموارد المالية للسفارة الفلسطينية علي سبيل المثال ، وتقدم بعض مؤسسات المجتمع المدني ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والجمعية الخيرية الفلسطينية مساعدات تتسم بالطابع الخيري في المناسبات والاعياد وحالات الزواج والمرض ولكنها مساعدات موسمية مقطوعة وغير دائمة .
- لا توجد حماية خاصة للاجئات الفلسطينيات ولا توجد إحصاءات او دراسات خاصة بهذا الموضوع وبالتالي لا توجد آليات تنفيذية .
- لا تشعر المرأة اللاجئة بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية لها ، بل هناك احساس بالاهتمام بمن هن في الوطن وفي مخيمات لبنان والاردن وسوريا ، كما لا يتم الاهتمام بتمثيل المرأة الفلسطينية اللاجئة في مصر بالأطر الفلسطينية السياسية علي سبيل المثال (المجلس الوطني ، المجلس المركزي) ، الانشطة التي تنظمها مؤسسات السلطة الفلسطينية للشئات في الوطن .

- كلمة أخيرة
- في عام 1952 تعهدت مصر كعض الدول العربية بان تضمن الحقوق الأساسية للفلسطينيين من أجل الحفاظ علي الهوية الفلسطينية وجعل التنمية أمرا ممكن وتعمل علي تغير الوضع القانوني للفلسطينيين . مصر وقعت علي بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطن في بلد اللجوء - بروتوكول الدار البيضاء عام 1965 - في إقامتهم وسفرهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية ، كما صادقت علي قرار مجلس الجامعة العربية رقم 462 بتاريخ 23 /9 /1952 والذي سمح للفلسطينيين بحق العمل والاستخدام في الأقطار العربية أسوة بمواطني هذه الدول وبالتالي معاملة أبناء فلسطين معاملة المصريين .
- ولدينا قرار جامعة الدول العربية رقم 5414 بتاريخ 15 /9 /1949 المتعلق بتكليف لجنة التوفيق المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بالتعاون مع الدول العربية ووكالة الأونروا بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأماكنهم ووضع تصور شامل لحل قضيتهم علي أساس قرار 149 .
- وبعد مرور 71 عاماً من الهجرة واللجوء يتضح ان الفلسطينيين لا يحصلون علي الحماية الكافية ، هناك حقوق أساسية إنسانية تستند الي قوانين وتشريعات أهمها التعليم ، التنقل ،الإقامة ، التعليم والصحة .ولابد من الفریق بين رفض التوطين وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- هناك حديث ومطالبات بوضع اللاجئين الفلسطينيين تحت حماية مفوضية اللاجئين UNCHR ضمن الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين وتطبيق المادة 1 من اتفاقية عام 1951 والتي ترفض منظمة التحرير الفلسطينية
- التعامل معها بقضية اللاجئين لان التوطين والهجرة مرفوضين والعودة هي من شأن قرار 194.
- مطلبنا دائماً الحقوق وليس المواطنة ، ان حصول اللاجئين الفلسطينيين علي حقوقهم الانسانية الاساسية لن ينسيهن فلسطين وحق العودة ، إنما ذلك يضمن لهن العيش بكرامة واستقرار وامان مما يجعل قدرتهن علي الضغط والصمود والاستمرار في معركة التحرير والعودة أقوى و أنجح .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في جمهورية مصر العربية استقبلت مصر اللاجئين الفلسطينيين عقب سيطرة العصابات الصهيونية علي مدينة يافا ومحاصرة المدينة علي شكل حدوة حصان وتركت الشاB7 للمراكب ينقل الاهالي الي الجنوب في اتجاه غزة ومصر وذلك في أبريل عام 1948 ، كانت المحطة الاولي مبني للحجر الصحي اسمه " المزاريطة " في مدينة بور سعيد تم تجميع الوافدين به ومن وصل عن طريق البر نقل الي معسكر في العباسية - القاهرة - ومع تزايد الاعداد أقيم لهم معسكر آخر في مدينة القنطرة شمال سيناء . وصل عدداللاجئين في تلك الفترة حوالي .